Document: EB 2021/132/R.8
Agenda: 6(b)
Date: 29 March 2021
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الجمهورية اليمنية

مشروع تنمية سبل العيش الريفية

تحديث حول وضع ترتيبات التنفيذ

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

دينا صالح
المديرة الإقليمية
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
رقم الهاتف: 2780 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.saleh@ifad.org

محمد عبد القادر
المدير القطري
رقم الهاتف: 872-25943 202+
البريد الإلكتروني: m.abdelgadir@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما، 19-21 أبريل/نيسان 2021

للاستعراض

أولا- الخلفية

1- في ديسمبر/كانون الأول 2020، نظر المجلس التنفيذي في المقترح الخاص بمشروع تنمية سبل العيش الريفية،[1] واعتمد القرار التالي:

"قرر: أن يقدم الصندوق منحة تعادل قيمتها عشرة ملايين دولار أمريكي (000 000 10 دولار أمريكي) لاستخدامها في دعم الشعب اليمني، على أن يخضع تنفيذها لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة."

2- ولدى الموافقة على المشروع، أشار المجلس التنفيذي إلى أنه قبل البدء بتشغيل المشروع، سيتأكد الصندوق من معالجة معايير تخفيف المخاطر لضمان حماية أصول الصندوق على النحو الواجب. وأحاط المجلس علما بنية الإدارة إشراك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تنفيذ المشروع وشجّع على ذلك. ويكمن الغرض من هذه المذكرة في إطلاع المجلس التنفيذي على آخر المستجدات ذات الصلة بترتيبات التنفيذ المقترحة.

ثانيا- تحديثات حول تصميم مشروع تنمية سبل العيش الريفية

استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

3- يُقدَّر إجمالي تكلفة المشروع بمبلغ 21.421 مليون دولار أمريكي، ويستغرق تنفيذه خمس سنوات. وسيقدم الصندوق تمويلا قدره 10 ملايين دولار أمريكي. ونظرا إلى وضع اليمن كدولة متأثرة بالنزاعات وتترتب عليها حاليا متأخرات مستحقة للصندوق، فقد خلصت الإدارة، في استعراض المتابعة الخاص باتفاقية التمويل، إلى أن الحل الأنسب يتمثل في استخدام الأموال التكميلية عوضا عن تقديم منحة عادية من الموارد الأساسية للصندوق. وفاقمت أزمة جائحة كوفيد-19 الأوضاع المتردية أصلا في البلاد، وستعالج أنشطة المشروع الأولية أثر الجائحة وتبني استجابة له. وفي حين أن استراتيجية المشروع لم تتغير، فإن الأنشطة الأولية ستمول الآن باستخدام مبلغ 3 ملايين دولار أمريكي من مرفق تحفيز فقراء الريف لتلبية الاحتياجات العاجلة المتوقعة في المشروع الأصلي نتيجة جائحة كوفيد-19، و2 مليون دولار أمريكي من أداة منفصلة للأموال التكميلية بغرض البدء في العمل الإنمائي الأوسع المخطط له. وتلتزم إدارة الصندوق بتأمين المبلغ المتبقي، والبالغة قيمته 5 ملايين دولار أمريكي، على المدى القصير، وهي تجري مناقشات مع عدد من الممولين المحتملين. وقد تم بالفعل تخصيص تمويل بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي يقدمه مرفق البيئة العالمية لصالح اليمن. ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة المستفيدين ما يعادل 1.421 مليون دولار أمريكي على شكل عمالة ومشاركة عينية.

إدارة المشروع وتنسيقه

4- صُممت ترتيبات حوكمة المشروع وتنفيذه والإشراف عليه لتتلاءم مع الوضع السياسي الهش والمعقد للبلد، وستمكّن عناصر التصميم الجديدة الصندوق من مواصلة بناء خبرته في البلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وسيعيّن الصندوق منسقا ميدانيا في اليمن للتأكد من استمرار مواءمة العمليات وتنسيقها مع أهداف المشروع وغاياته الشاملة. وسينتهز الصندوق الفرصة لاكتساب خبرة في العمل ضمن سياقات مماثلة. وستضطلع الحكومة بدور استشاري وتيسيري. وستقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ المشروع، وقد حُددت الوكالتان بوصفهما أنسب شريكين لتنفيذ مجموعات محددة من أنشطة المشروع، وسيُستفادُ بالتالي من المزايا النسبية لكل منهما. وتتمتع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بحضور ميداني في جميع أنحاء البلاد وبالقدرة التقنية اللازمة لتنفيذ أنواع الاستثمارات المزمعة في قطاع المحاصيل والثروة الحيوانية. وقام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ برامج بالغة الأهمية في اليمن طوال فترة النزاع، وسيضطلع بمسؤولية تنفيذ الأنشطة التي يمولها مرفق تحفيز فقراء الريف. ويعتبر

[1] الوثيقة EB-131(R)-R-7/Rev.1

الصندوق الاجتماعي للتنمية إحدى المؤسسات الرئيسية العاملة في مجال الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وهو يتمتع أيضا بخبرة واسعة في العمل مع المجتمعات المحلية. وقد وضعت الوكالتان أنظمة خاصة بالإدارة المالية والتوريد للعمليات التي تجري في السياقات الهشة. وهما تتمتعان بخبرة مثبتة مع الوكالات التنفيذية الحكومية من حيث بناء قدراتها والاستفادة من وجود شركاء تنفيذ محليين من أجل الترتيبات اللوجستية الفعالة. ويمكن لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية التفاوض بصورة فعالة مع مختلف الشركاء في البلاد والقيام ببناء قدرات المنظمات المجتمعية من خلال أنشطة التعبئة المجتمعية. وسيتم التوقيع على اتفاقيتي منحة منفصلتين بين الصندوق والوكالتين لتحديد المساءلة والمسؤولية لكل جهة متلقية. وسينطوي هذا الترتيب على خطوط واضحة للمساءلة والمسؤولية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية. وسيجري اتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بمرفق الصندوق لتحفيز فقراء الريف وإجراءات الأموال التكميلية في الصندوق.

5- وستنفذ منظمة الأغذية والزراعة مكونين: المكون 1، الذي ينقسم إلى مكونين فرعيين (1.1: التعبئة والمشاركة المجتمعية، و2.1: بناء القدرات المجتمعية)؛ والمكون 3، الذي ينقسم إلى ثلاثة مكونات فرعية (1.3: بناء القدرات في مجال الإنتاج الزراعي، و2.3: الأمن الغذائي والتغذوي، و3.3: قدرة سبل العيش على الصمود وإضافة القيمة).

6- وسينفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية المكون 2، الذي ينقسم إلى ثلاثة مكونات فرعية (2.1: إمدادات المياه المنزلية، 2.2: نُظم الري الصغيرة وسُبل العيش القائمة على الفيضانات، و3.2: صون التربة والمياه).

7- وبالنسبة للمكون 4 (إدارة المشروع)، سوف يعيّن الصندوق منسقا ميدانيا لضمان تنفيذ الوكالات المختارة للمكونات الثلاثة بسلاسة، وتسهيل إعداد خطة عمل موحدة، والاضطلاع بمسؤولية توحيد التقارير وفقا للمتطلبات الداخلية للصندوق. وستتكفل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية بمسؤولية توفير منتجات الإدارة المعرفية والرصد والتقييم على النحو الموضح في تقرير تصميم المشروع ودليل تنفيذ المشروع. وسيتماشى تعيين موظفي المشروع مع متطلبات الخبرة اللازمة لكل مكون. ويجري تخصيص الميزانية لكل مؤسسة بصورة متناسبة لتغطية نفقات إدارة المشروع بما في ذلك التكاليف التشغيلية.

تدابير التخفيف من المخاطر

8- وسيجري التخفيف من مخاطر التنسيق المرتبطة بوجود وكالتين للتنفيذ على النحو التالي:

(1) سيقوم الصندوق بتعيين منسق ميداني لضمان التنسيق والتوقيت المتزامن للتدخلات بين الوكالتين من خلال خطة عمل مشتركة. وسيضمن التنسيق الميداني أيضا التسلسل المناسب للتدخلات والاتساق مع أهداف المشروع وغاياته الشاملة.

(2) ستقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية بإعداد خطط العمل والميزانيات السنوية الخاصة بهما، وإحالتها إلى الصندوق للحصول على عدم اعتراضه عليها قبل 60 يوما على الأقل من بداية كل عام؛ وسوف يستعرض الصندوق ويوافق على كل خطة عمل وميزانية سنوية على حدة. وسيكون المنسق الميداني مسؤولا عن توحيد التقارير وفقا للمتطلبات الداخلية للصندوق (أي نظام إدارة النتائج التشغيلية)؛

(3) ستجري إدارة الواجبات الائتمانية بصرامة من خلال تدابير ملائمة لتخفيف المخاطر؛ ورصد الالتزام بدليل تنفيذ المشروع، بما في ذلك الإبلاغ المالي المنتظم وتعيين وكالة رصد خارجية لعمليات التحقق الميداني (ستُمول من الموارد الإدارية للصندوق)؛ والاعتماد على مراجعي حسابات خارجيين مستقلين لضمان الاستخدام المناسب للأموال وجودة الضوابط الداخلية (تمت مراجعة المصفوفة الشاملة لمخاطر المشروع لتعكس التغييرات المقترحة في ترتيبات التنفيذ)؛

(4) سيقوم الصندوق بالرصد، والتحديث ومواصلة تقديم المشورة بشأن المخاطر وتدابير التخفيف من أثرها عبر بعثات الإشراف المباشر أثناء التنفيذ.